

قيمة المعرفة التاريخية وسبل توظيفها في التنمية

دكتور شاوش حباسي¹

¹ جامعة الجزائر- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2013/08/01 تاريخ القبول: 2013/08/23 تاريخ النشر: 2013/09/01

قبل اكتشاف المحروقات في الصحراء كانت هذه قفارا حارة مهمة ينأى الناس عنها ما استطاعوا إلا من اضطرا اضطرارا للإقامة بها لأسباب مختلفة. وقبل عام 1936 لم يكن أحد يلتفت لمعدن الأورانيوم لأنه قبل هذا التاريخ لم يكن عند الناس يصلح لشيء .. ويمكننا أن نعدّد الأمثلة وهي كثيرة للدلالة على أن أمورا لم يكن لها قيمة في وقت ما قد أصبح لها بعده شأن كبير، ما سبب ذلك ؟

نتفق كلنا دون شك أن سبب الاهتمام بالأمور السابقة واستغلالها وتوسيع الدراسات حولها يعود أساسا إلى اكتشافها وتحديد وظيفتها في استعمالات الإنسان، لكننا لو توقفنا عند هذا المستوى وأهيننا تحليلنا بهذه الصورة نكون قد قدمنا قراءة سطحية واكتفينا بمقاربة معرفية عامة لا تنفذ لعمق المسألة ولا تعبر إلى الأساس وهو المنطلق الذي أوجد هذه الأمور كلها في دنيا الناس وأعطى لها عندهم كل هذا الاهتمام.

إن هذا المنطلق هو الدافع أو الحاجة الذي ينطلق من تصور سامي للأمور قصد تحسين حياة الناس إن كان مبدئيا أو للثراء إن كان شخصيا أو للهيمنة إن كان تسلطيا، وهكذا.

وأعود للتوكيد على التصور السامي للأمور الذي ينقل الأمر من وضع ما إلى الأحسن الأفضل لا إلى الاستجابة كيفما كانت لإشباع حاجة من الحاجات. فالأول رقي مدني وحضاري بصورة أشمل، والثاني ردّ فعل عادي يفرضه التأقلم مع الوسط، وشتان بين الأمرين.

دكتور شاوش حباسي

ولن يتسنى ما يمكننا تسميته بالأداء الحضاري إلا بأمرين اثنين : أولهما الدافع، بالمواصفات التي أوضحناها أعلاه، ثم الاستفادة من سابق التجربة البشرية أو التاريخ في ميدان الاهتمام.

وقد سعى المؤرخ الإنجليزي أرنولد تونبي هذا الأمر الأخير بالاعتكاف والعودة، فالاعتكاف عنده دراسة معمقة للتاريخ والعودة هي الاستفادة منه للإفلاع الحضاري.

التاريخ والواقع عندنا

إن احتكاكنا بواقع الدراسات التاريخية في الجامعة الجزائرية أزيد من عقدين كاملين، وضعنا أمام حصيلة هزيلة في الغالب من حيث جدواها المعرفي للعصر الذي نحياه من جهة، ومن جهة أخرى عدم ارتباط هذه الدراسات بمشروع حضاري شامل يكون فيه للتاريخ دوره الضروري يرشد السالكين ويمدهم في المشروع الحضاري المفترض بالتجارب البشرية الرائدة حتى يسترشدوا ويوفروا الوقت الثمين، وقديما قيل : إذا فاتك التفات إلى الماضي غاب عنك وجه التأمي.

ولعل ما أعاق الجدوى المعرفية في تقديرنا غياب تصنيف أولي لمجالات المعرفة التاريخية في الجامعة وتحديد منهج دراستها لغاية نهضوية لا إطرائية أو تبريرية أو تظلمية أو تراكمية.

والواقع اليوم في الدراسات التاريخية في الجامعة الجزائرية -والعربية كذلك- من جهة منهج المقاربة ميل مفرط إلى التحقيب الزماني والتتبع الكرونولوجي حتى أصبح التاريخ عند الطالب في الغالب -إلا استثناء- حفظا لأسماء وحوادث وأماكن .. والمفترض في الجامعة أن يدرّب الطالب على المقاربة الإشكالية حتى يتحرّر من أسر السطحية التي يفرضها حتما المنهج الوصفي، ويؤهل للحياة بسلاح التحليل والتعليل، بل أحيانا برفض تكرار واقع تاريخي، لأن التاريخ من منطلق أنه تجربة بشرية لا يلزمنا بأحداثه كلها بل بالإيجابية منها والقابلة للإحياء والتكرار.

أما عن مجالات المعرفة التاريخية فيطغى عليها الميل إلى المجال السياسي وتاريخ النظم المتعاقبة ابتداء من إضفاء الشرعيات على هذه النظم وتبرير تخلفنا

قيمة المعرفة التاريخية وسبل توظيفها في التنمية

وتحميل مآسينا على الاستعمار والتوجيه الإيديولوجي بدل عرض النماذج الحضارية المختلفة والوصول بالطالب إلى قناعات علمية لا إملاءات يحفظها وهو لا يدر مشاربها وأصولها وجدواها. فالمطلوب ونحن نكوّن من من المفترض أن يكون نخبة الأمة وزبدتها أن نعمّق فيه القدرة على التحليل والتعليل والحكم العلمي لا أن نجعل منه إمعة تابعا وببغاء مرددا بليدا.

ومنذ ستة قرون خلت حذر المؤرخ الفذ عبد الرحمان بن خلدون مما وقعنا فيه مجددا وكأننا نسير القهقري ونمضي إلى الوراء : "... واستخف العوام ومن لا رسوخ له في المعارف مطالعته (يقصد علم التاريخ كما يسميه) وحمله والخوض فيه والتطفل عليه، فاختلط المرعي بالهمل واللباب بالقشر، والصادق بالكاذب . وإلى الله عاقبة الأمور " ¹.

تقديرات لتدريس التاريخ وتوظيفه

يجب في تقديرنا أن يختلف تدريس التاريخ في الجامعة عنه في المراحل التعليمية السابقة اختلافا عميقا، ويجب في الأصل والمنطلق أن يستجيب لمشروع حضاري شامل حتى يمهده بالتجارب العالمية الناجحة ويحذره من الفاشلة، وهذه الازدواجية المعرفية تتضح السبل وترقى الأمة وتزدهر، ويصبح للتاريخ وظيفة محددة وهدف تتطلع إليه الأمة وتشارك فيه بحماس.

وفي حالة غياب هذا المشروع الحضاري يجب على الجامعة أن تتبناه وتنشره وتدعو إليه باعتماد المقاربات التالية :

1- تصنيف أولي لمجالات المعرفة التاريخية : لا يرتجى منفعة، من منظور البناء الحضاري، من برامج لتدريس التاريخ في الجامعة لا ترتبط بمشروع نهضوي أو تدعو إليه، لذلك وجدنا أن البرامج المقررة المتعاقبة في التاريخ المعاصر الذي تخصصنا فيه تهتم بالتاريخ الوطني من منظور إطرائي للمقاومة الشعبية والحركة الوطنية ومحكمة الاستعمار أخلاقيا وسياسيا، ثم التاريخ العربي العام التحرري ابتداء ثم التاريخ السياسي الرسمي، وتذكر على احتشام مقتطفات من تاريخ المسلمين غير العرب، وتركز على التاريخ الأوروبي السياسي.

ولا يختلف عاقلان في ضرورة شحن التلميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بحب الوطن وأهله وأمجاده وأمجاد المسلمين، ثم يشرع في المرحلة

الثانوية في التحليل التاريخي باعتماد منهج تحليلي نقدي يبحث في أسباب الحادثة التاريخية وتطوراتها وآثارها.

أما في الجامعة فيجب أن تدرس قضايا وهموم حضارية بالتأصيل التاريخي الذي يجب أن يبتعد عن المنهج الوصفي والتتابع الكرونولوجي. فعوض دراسة سيرة الخلفاء والفتنة الكبرى في التاريخ الإسلامي في القرون الأولى بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام على سبيل التمثيل حورنا هذا إلى : التداول على السلطة عهد الخلفاء الراشدين، وإشكالية التداول على السلطة بعدهم. والفرق بين الطرحين عند العارفين كبير .. وهكذا في المجالات الاقتصادية والثقافية والدينية.

وأما في التاريخ الوطني في الزمن المعاصر أقترح أن نبدأ بالتركيز على مظاهر القابلية للاستعمار ابتداء التي جلبت لنا الاستعمار الفرنسي وقد تجلب لنا -لا قدر الله- في المستقبل استعمارا جديدا. فالتنقد الذاتي العميق والهادئ والمؤصل بالتاريخ كفيل بتجنيبنا المطبات والكوارث، والوصف السطحي للأحداث أو الطرح التظلي من الاستعمار لا ينهضان أمة، وكم آلمي أن تنفق أموال طائلة على ملتقى كان موضوعه التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية شارك فيه خبراء وجامعيون وحقوقيون، وقد قلت وقتها لطلبتي : كان من المفترض أن يكون موضوع الملتقى : لماذا لم تنجز الجزائر قبلتها النووية، لا أن نحاكم استعمارا أكثرنا محاكمته وهو لا يعبه بنا ولا يقيم لنا وزنا ما دام أقوى منا عدة.

2- التكوين الشامل للطالب : لا ينفذ إلى فهم عميق للتاريخ من لا يملك ثقافة عامة في مجالات متعددة، منها علم السياسة لا السياسة، وعلم الاجتماع والعلوم الاقتصادية وأصول الشريعة وعلم النفس الاجتماعي وغيرها من المعارف التي هي بمثابة المفاتيح للمقفل من الأحداث التاريخية وسبيل النفوذ العميق لاستخلاص التجارب والتنظير والتقنين.

وقد كانت بعض المواد المذكورة سابقا ضمن برنامج ليسانس التاريخ في الجامعة الجزائرية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ولا ندري لماذا أزيلت من البرنامج، والغريب في الأمر أن المشرفين على البرنامج في وزارة التعليم العالي يمدحون كلهم منهج ابن خلدون في دراسة التاريخ لكنهم في واقع الأمر لا يلتزمون به، وقد نبّه ابن خلدون بلغة عصره إلى هذا الأمر الجلل فكتب : " فإذا احتاج صاحب

قيمة المعرفة التاريخية وسبل توظيفها في التنمية

هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأمصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعبا لأسباب كل حادث، واقفا على أصول كل خبر. وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحا، وإلا زيفه واستغنى عنه.

وما استكبر القدماء علم التاريخ إلا لذلك، حتى انتحله الطبري والبخاري وابن اسحق من قبلهما، وأمثالهم من علماء الأمة وقد ذهل الكثير عن هذا السر فيه حتى صار انتحاله مجهولة " ². فهل غاب هذا السر عندنا كما خشي ابن خلدون؟

ولعل الغرب قد استفاد أكثر من التوجيه الخلدوني، إذ وسّع كثيرا في البرامج التدريسية الجامعية من المواد المتعددة الاختصاصات لنفس العرض الذي دعا إليه ابن خلدون منذ قرابة ستة قرون خلت.

3- التقنين لا التعميم : يتفق العقلاء أن للمعرفة مستويات متباينة من المفترض إذا سارت الأمور في الاتجاه الصحيح أن يتدرج المتعلم من المعرفة البسيطة للأمور إلى التدرج والتعمق، وقد سماها القرآن الكريم بالرسوخ في العلم. والرسوخ في العلم هو الانتقال من العام إلى الدقيق الخاص، وبلغة علمية معاصرة نسميه التقنين، وهو القدرة على استخلاص القانون السياسي أو الاجتماعي أو الفقهي أو الأصولي أو الاقتصادي ... الخ من واقع تاريخي وتقديمه ليكون أصلا يقتدى به وسنة تتبع.

وقد فتح ابن خلدون هذا الباب واسعا وكان له السبق في زمن كانت فيه أوروبا تحرّم بل تحاكم من يبحث عن أسباب الخلق أو الحوادث.

ولعل ما يبعد عن هذا الرسوخ الميل إلى التعميم في الكتابات الجامعية والتدريس إلا نادرا. فمنهج " العقد " كما يسميه بعض الكتاب الذي يهتم بتتبع المعلومات تتبعا دون انقطاع ودون كلل أو ملل، وإن كان لأصاحبه فضل جمع

بـ الدكتور شاوش حباسي

المعلومات وتقديمها للقراء، إلا أنه لا يصلح منهجا جامعا لأن دور الجامعة كما نتصوره تعليم مناهج استنباط وتقنين حتى تتعمم التجارب، لا تخريج حفظة لأحداث وأسماء.

¹. المقدمة، ج 1، ص 46-47.

². المقدمة، ج 1، موفم للنشر، الجزائر، 1995، ص 46.